

على الخلاف

«التتريك» يزدهر في الشمال:

لواء إسكندرون جديد

فيما تواصل أنقرة عملها على إدخال الجيش التركي إلى محافظة إدلب، تعمل بالتوازي على استكمال فصول «تتريك» مناطق «درع الفرات» التي تحتلها منذ آب 2016. وتوسعها أنقرة إلى استكمال إجراءات سريعة لتمكين «الحكومة المؤقتة»، كما إلى تشكيل «جيش وطني» يضم مجموعات مسلحة شملت برامج التدريب والتسليح الأميركيّة. ما يفتح الباب أمام تساؤلات عن حقيقة العلاقة بين أنقرة وواشنطن خلف الكواليس

صهيب عنجربني

بخطى متسارعة تتزايد الهيمنة التركية على مناطق «درع الفرات» التي أضافتها أنقرة قبل عام وبضعة أشهر إلى قائمة الأراضي السورية المحتلة تركياً. ولا تقتصر الهيمنة المذكورة على فرض حضور عسكري، أو أمني، بل تتعداها إلى تكريس «التتريك» بوصفه أمراً واقعاً في المنطقة التي تناهز مساحتها ثلاثة آلاف كيلو متر مربع في ريف حلب الشمالي. ويبدو جلياً أن السياسة

التركية المتبعية في إدارة وتسيير شؤون تلك المنطقة تعمل وفق خطط دقيقة تنوحي السرعة في تنفيذ سلسلة من الإجراءات العميقة الأثر، في ما تمكن تسميته «تنمية تركية مستدامة». ويبدو لافتاً أن الإجراءات المذكورة تعتمد منهجاً متدرجاً، يُنتظر أن تُفضي خواتيمه إلى ربط المسارات الاقتصادية والتعليمية والخدماتية بالحكومة التركية. ومن بين أحدث الخطوات التركية يبرز افتتاح فرع لمؤسسة البريد التركية الرسمية في منطقة جرابلس قبل

أيام. ومن المنتظر أن يُقدّم المكتب المذكور خدمات مصرفية علاوة على الخدمات البريدية المعتادة (برق، اتصالات، رسائل، طرود). ومن المتوقع أن تشمل الخدمات المصرفية (إضافة إلى خدمة الحوالات) على تقديم خدمات صرافة وتحويل بين العملات. وحتى الآن، ما زالت العملة السورية متداولة في مناطق «درع الفرات» جنباً إلى جنب مع الدولار الأميركي والليرة التركية. وربما كان دخول المؤسسات التركية على خط سوق العملات خطوة تمهيدية للسيطرة على هذا السوق مستقبلاً، لا سيما في حال أقرت «الهيئات» المعارضة التي تدير مناطق «درع الفرات» العملة التركية بوصفها واحدة من العملات الرسمية. وتؤكد مصادر إعلامية محسوبة على «الحكومة المؤقتة» لـ «الأخبار» أن «هذا الأمر هو موضع بحث من بين حزمة قرارات اقتصادية، لكن بنتها مؤجل إلى الوقت المناسب». وتتولى «الحكومة المؤقتة»، إلى جانب بعض «الهيئات» الأخرى، مسؤولية الإدارة في قطاعات عدة وبإشراف تركي مباشر. ومن المتوقع أن تتعزز مكانة «الحكومة المؤقتة» بفضل جهود تركية تسعى إلى تمكينها من الظهور في مظهر «حكومة حقيقية وقوية». ويأتي هذا بمثابة تنفيذ عملي لمعلومات كانت «الأخبار» قد نشرتها قبل أكثر من عام حول خطة تركية لتحويل منطقة «درع الفرات» إلى «مقرّ لحكومة مؤقتة». وأكدت «الأخبار» وقتها أن «أوساط الائتلاف المعارض منهمكة في الاستعداد لدخول حكومة مؤقتة إلى المنطقة الآمنة»، وأن هذه الخطوة «جزء من سيناريو الحل السياسي كما وعد به الائتلاف». ويتضمّن

السيناريو «اعترافاً بالحكومة المؤقتة بصيغة مخففة، وتمكينها من إدارة المنطقة بالتوافق مع الفصائل المسلحة المنتشرة فيها» (راجع «الأخبار» العدد 2977). وأوعزت أنقرة في خلال الأسبوع الأخير إلى المجموعات العسكرية الخاضعة لسلطتها بتسليم بعض المهمات المفصلة إلى «المؤقتة». ومن بين تلك المهمات مسؤولية إدارة معبر باب السلامة الحدودي (منطقة أعزاز) قبل يومين. وكان المعبر خاضعاً لسيطرة «الجبهة الشامية»، وقامت الأخيرة بتسليمه لـ «المؤقتة» رغم أن «لواء السلطان مراد» كان قد أُنذر «الشامية» بوجوب تسليمه المعبر قبل الخميس (اليوم). وتؤكد مصادر سورية معارضة لـ «الأخبار» أن «أنقرة وعدت بتمكين الحكومة المؤقتة من كل المهمات الإدارية في مناطق درع الفرات خلال وقت لا يتجاوز ثلاثة أشهر». ووفقاً للمصدر، فإن «العمل جار أيضاً على نقل تبعيّة الفصائل العسكرية للحكومة المؤقتة بشكل فعلي، لكن هذا الأمر يحتاج إلى وقت أطول لتنفيذه بالصورة المثلى». وضمن هذا السياق قامت «الشامية» أيضاً بعملية تسليم مهمة لمصلحة «المؤقتة»، وهي تسليم «الكلية الحربية» لـ «وزارة الدفاع في الحكومة المؤقتة». ومن المنتظر أن تعلن «الشامية» في وقت لاحق «اندماجها الكلي في إطار الجيش الوطني»، والأخير تشكيل يتم العمل عليه تحت إشراف تركي مباشر

وبتعبية اسمية لـ «المؤقتة». ومن المعلوم أن «الجبهة الشامية» هي تجمّع لعدد من «الألوية» و«الكتائب» التركية الهوى، وبقيادة «إخوانية». وتسعى أنقرة إلى تمكين «المؤقتة» وتوحيدها في وقت سريع، وبالتوازي مع خطوات دخول الجيش التركي إلى إدلب، تمهيداً لضخ مناطق الاحتلال التركي في إدلب إلى سلطة «المؤقتة» مستقبلاً وعلى نحو مماثل لما تشهده مناطق «درع الفرات». وتمثّل «جماعة الإخوان المسلمين» خياراً تركياً (ممتازاً) للترتب على رأس «الهرم» في ريف حلب الشمالي، كما في إدلب مستقبلاً (راجع «الأخبار» العدد 2392).

«خه السلاح صاحي»

لم تغفل أنقرة ضرورة استقطاب عديد إضافي إلى صفوف المجموعات المحسوبة عليها، كما إلى صفوف «الشرطة الحرة» التي ستعمل تحت قيادة تركية على «نشر الأمن الداخلي». ودارت في خلال الشهور الستة الأخيرة عمليات الاستقطاب والتدريب بشكل مستمر. ومن بين المجموعات العسكرية التي سجّلت نشاطاً كبيراً على صعيد استقطاب منتسبين جدد تبرز «فرقة الحمزة». وأعلنت الأخيرة قبل فترة عن «افتتاح باب التطوع في كليتها العسكرية في مدينة الباب». اللافت أن «الحمزة» هي واحدة من المجموعات المسلحة التي دُعمت بشكل كبير من الولايات

جامعات... وعشائر

تحضر الجامعات على جدول أولويات الخطط التركية. ومن بين أشهر الجامعات المفتحة في هذا الإطار تبرز «جامعة الشام العالمية» التي افتتحت في مدينة أعزاز. وتضم الجامعة أربع كليات وتسعى إلى الحصول على اعتماد تركي رسمي. وتحرص على تقديم معونات السكن والطعام مجاناً للطلاب، علاوة على تقديم معونات مالية شهرية لهم. وإلى جانب «جامعة الشام» ثمة عدد كبير من الجامعات والمعاهد، مثل «جامعة باشاك شهير» الخاصة، والتي افتتحت فرعاً في مدينة الباب (ريف حلب الشرقي). كذلك لم تهمل أنقرة أهمية المكوّن العشائري، وأشرف الأتراك على تشكيل هيئات ومجالس عشائرية. وعقد اجتماعات ومآدب لإعلان ولاء تلك العشائر لـ «درع الفرات». وشهد النصف الثاني من العام الحالي تكثيفاً لافتاً على هذا الصعيد؛ ففي حزيران أعلن «تشكيل مجلس ثوري» تابع لعشيرة البوبوش في منطقة أعزاز. وفي آب عُقد اجتماع تحت اسم قبيلة شمّر أكد «الالتزام بدعم درع الفرات»، واجتماع باسم «عشيرة الدمالخة» في أيلول في بلدة أختارين بهدف لم «شمّل العشائر والقبائل لتوحيدها في المنطقة». أما الرابط المشترك بين كل تلك المجالس والاجتماعات فهو عقدها بحضور وإشراف ضباط أترك.



دمشق «تحذر» الأكراد... والجيش يتقدم في «الميادين»

عاد الجيش السوري وحلفاؤه إلى التقدم في عدد من الأحياء الغربية ضمن مدينة الميادين، بعد يومين من صد هجمات عنيفة حاول تنظيم «داعش» عبرها حماية وجوده في واحد من أهم معاقله في الشرق السوري. ويعدّ التقدم الأخير للجيش، المدعوم بتغطية جوية مكثفة تطل غالبية مواقع «داعش» في محيط كل من دير الزور والميادين، خطوة متقدمة نحو حصار المدينة وعزلها بالكامل. فالعمليات التي امتدت إلى جنوب المدينة وصلت طريق الإمداد الرئيس للتنظيم من الشرق، وفرضت سيطرة نارية عليه. كذلك فإن المدخل الشمالي الغربي للمدينة أصبح في قبضة الجيش، وهو ما يعني عزلها عن محيط بلدة مو حسن، وحصار «داعش» في المناطق المحصورة بين طريق دير الزور والميادين ونهر الفرات. وأفضت عمليات الجيش أمس على هذا المحور إلى سيطرته على منطقة البلعوم ودوار البلعوم وحى البلوط وأجزاء من حي

الصناعة، إلى جانب شركة منطقة الطبية ومدرستها جنوبي المدينة. ومن المتوقع أن يتمكن الجيش، في حال نجاح تحركه المنسق على محوريين، من حصار المدينة واستنزاف مسلحي التنظيم فيها، كما يجري في دير الزور. وبالتوازي، استكملت العمليات على الضفة الشمالية (الشرقية) لنهر الفرات مقابل دير الزور، وأفضت إلى تقدم الجيش شرق بلدة خشام، وفي محيط جسر السياسية من جهة بلدة حطلة. ويأتي ذلك في وقت نشط فيه الجيش بجبهات أحياء المدينة المشتركة مع التنظيم، في محاولة لتعميق الضغط عليه من 3 محاور.

ومن غير المتوقع أن تؤثر عمليات الجيش داخل مدينتين من أكبر مدن الشرق على زخم التحرك على جبهات الريف الشرقي، خاصة أن «التحالف الدولي» يوسّع سيطرته على طول وادي نهر الخابور، ويمكنه عبور النهر نحو أبرز حقول النفط في سوريا، وهو حقل العمر. التحرك نحو المناطق الغنية

بالنفط يعدّ أولوية واضحة لدى كل من دمشق وحلفائها من جهة وواشنطن وقواتها من جهة أخرى. وجاء حديث وزير الخارجية وليد المعلم، أمس في موسكو، ليعلن موقف دمشق الواضح تجاه هذه النقطة. فقد رأى أن «الأكراد اليوم يتنافسون مع الجيش السوري على المناطق النفطية»، مضيفاً أنهم في الوقت نفسه يدركون أن «سوريا لن تسمح لأي شخص بانتهاك سيادة الدولة تحت أي ظرف من الظروف». وقال إن «الأكراد منتشون اليوم بالدعم والمساعدة الأميركية... ولكن من المفهوم والمؤكد أن هذا لن يدوم إلى الأبد»، لافتاً إلى أنه «على طول تاريخ المشكلة الكردية القائمة منذ أكثر من مئة عام، لم يكن لدى الأكراد أبداً أيّ قوة رئيسية تعتبر حليفهم الموثوق».

لغة دمشق العالمية اللهجة تجاه الأكراد جاءت بعد فترة قصيرة من إعلانها الصريح عن استعدادها لحل الخلافات معهم عبر الحوار. ومن الممكن قراءة خروجها من موسكو كرسالة مفادها

أن الجانب الروسي مستعد للعب دور حاسم في حل هذا الخلاف، عبر دعمه دمشق في الميدان أو كوسيط على طاولة المفاوضات. ويبدو لافتاً أن تلك التصريحات أتت بعد فترة من الهدوء بين الجيش السوري وقوات سوريا الديمقراطية على الضفة الشرقية من نهر الفرات، قبل أن تتقدم «قسد» منذ يومين نحو مناطق قريبة من ملتقى الخابور والفرات، وغير بعيد عن أطراف الحقول النفطية شرق الخابور. وترافقت تلك التطورات مع استمرار التوتر بين واشنطن وموسكو حول العمليات في الشرق السوري، إذ جددت موسكو اتهامها للقوات الأميركية في التنف بنسبيل دخول 300 مسلح من «داعش» لشن هجوم على طريق تدمر - دير الزور، عبر مناطق نفوذها. وكشفت وزارة الدفاع الروسية أن ما يقرب من 600 مسلح آخرين غادروا منطقة مخيم الركبان على الحدود الأردنية واتجهوا بشكل منظم نحو نقطة عبور حدودية محاذية لبلدة

طفس في ريف درعا الغربي، ليدخلوا منطقة «تخفيف التصعيد» بالتزامن مع عبور قافلتين مساعدات. وأشارت إلى أن تلك المساعدات التي نقلت من التنف وصلت مناطق نشط فيها «جبهة النصر» بشكل رئيس، موضحاً أن موسكو تتوقع «محاولة لعرقلة السلام والاستقرار في منطقة تخفيف التصعيد (الرابعة) في الجنوب السوري، وسوف يتحمّل الجانب الأميركي كامل المسؤولية عن ذلك».

وعلى الجانب الآخر في الشمال، أفادت عدة مواقع معارضة بأن وفداً عسكرياً تركياً دخل مجدداً الأراضي السورية عبر منطقة أطمة، وصولاً إلى أطراف جبل الشيخ عقيل، المحاذية لمنطقة عفرين. وأشارت بعض تلك المواقع إلى أن «حركة نور الدين زنكي» رفضت دخول الوفد إلى منطقة الجبل بصحبة مسلحي «هيئة تحرير الشام»، واشترطت انسحاب هؤلاء المسلحين ودخول أفراد الوفد التركي فقط،